الإمارات العربية المتحدة
وزارة المالية

النشرة الشهرية أغسطس 2025

نبض المالية

الإمارات بالمرتبة الـ 16 عالمياً بـ"مؤشر الدعم الحكومي"

تبادل المعرفة والخبرات بين وزارة المالية ووفد من برنامج القيادات التنفيذية لجمهورية إندونيسيا

محمد بن هادي الحسيني: الشباب شركاء أساسيون في صنع الحاضر وبناء المستقبل

شراكة استراتيجية مع معهد المحاسبين الإداريين الأميركي

الإمـــــارات بالمرتبـــــة الـ 16 عالميـــاً بـ"مؤشـــر الدعـــم الحكـومـــي"

حققت الإمارات العربية المتحدة إنجازاً نوعياً جديداً يُضاف إلى سجلها الحافل بالريادة، حيث تقدمت إلى المرتبة 16 عالمياً في "مؤشر الدعم الحكومي" لعام 2025، أحد المؤشرات المدرجة ضمن الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD)، متقدمة بذلك 27 مركزاً عن تصنيفها في عام 2024، الذي حلت فيه بالمرتبة 43.

ويُقاس مؤشر الدعم الحكومي بقيمة الدعم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويُستخدم لقياس كفاءة إدارة الموارد المالية العامة، ومدى قدرة الدولة على تحفيز الاقتصاد عبر كفاءة سياسات الاعتماد على الإنفاق المباشر.

وأكدت وزارة المالية، أن تقدم دولة الإمارات إلى المرتبة 16 عالمياً في مؤشر الدعم الحكومي لعام 2025 يعكس كفاءة السياسات المالية للدولة، والجهود المبذولة لتعزيز فاعلية الإنفاق الحكومي، ضمن إطار تكاملي بين الحكومة الاتحادية والدوائر المالية المحلية في تطوير أدوات التحليل المالي والارتقاء بكفاءة تخصيص الموارد.

وأشارت إلى أنها تواصل العمل على تحسين مؤشرات الدعم الحكومي من خلال رفع جودة البيانات المالية، ودعم ممارسات الاستدامة والتوازن المالي، بما ينسجم مع توجهات الدولة في تعزيز تنافسيتها العالمية، وتحقيق مستهدفات التنمية المستدامة، وذلك بالتعاون مع الدوائر الماليةالمحلية.

وأوضحت الوزارة أن هذا التقدم يعكس تنامي ثقة المؤسسات الدولية بنموذج الإدارة المالية في دولة الإمارات، ويؤكد التزام الدولة بتحقيق الاستدامة في مختلف القطاعات، عبر تطوير تقارير مالية إحصائية دقيقة تعكس واقع الدعم الحكومي وتدعم عملية اتخاذ القرار المالي على أسس موضوعية.

وشددت على أنها تولي أهمية كبيرة لتعزيز الشفافية المالية وتطوير البنية التحتية للبيانات الإحصائية، منوّهة إلى أن تعزيز موثوقية البيانات وتحسين مستوى الإفصاح المالي يمثلان ركيزة أساسية في تطوير السياسات العامة، ويعكسان التزام الدولة بأعلى معايير الحوكمة المالية بما يدعم الاستقرار الاقتصادي ويعزز من قدرة الدولة على التعامل مع المتغيرات العالمية بكفاءة ومرونة.

واختتمت الوزارة بالقول: "نطمح إلى أن نكون ضمن قائمة الدول العشر الأوائل عالمياً في مؤشر الدعم الحكومي بحلول عام 2026، بفضل توجيهات القيادة الرشيدة وجهود فرق العمل الوطنية، حيث نواصل ترسيخ نهج يستند إلى فاعلية الإنفاق العام والاستدامة المالية لدفع عجلة النمو في الدولة."

محمـد بـن هـادي الحسـيني: المـرأة فـي وزارة الماليـة نمـوذج يعكـس الأثـر الإيجـابي للسيـاسـات الحكوميـة المبنيـة على الكفـاءة والمسـاواة فى الفـرص

قال معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية، "إن يوم المرأة الإماراتية يمثل محطة وطنية متجددة نحتفي خلالها بما حققته ابنة الإمارات من إنجازات مشرفة، ونتوقف عند مسيرتها الزاخرة بالعطاء كشريك رئيسي في بناء الوطن ونهضته. ويأتي شعار هذا العام "يداً بيد نحتفي بالخمسين" ليرسّخ رؤية التمكين التي انطلقت منذ تأسيس الاتحاد النسائي العام في عام 1975، تحت قيادة سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك "أم الإمارات"، رئيسة الاتحاد النسائي العام، رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، الرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية". وأضاف معاليه: "حرصت وزارة المالية، على أن تكون شريكاً فاعلاً في بناء قصة وطنية متكاملة، تستند إلى مبادئ الخمسين، وتضع ضمن أولوياتها تطوير الكفاءات الوطنية النسائية، وتوسيع نطاق مشاركتهن في السياسات المالية، وصناعة القرار المؤسسي، ومشاريع التحول الرقمي".

يونـس حاجـي الخـوري: إنجـازات المـرأة الإماراتيـة جـزء أصيـل مـن قصـة النجـاح الوطنـي

قال سعادة يونس حاجي الخوري، وكيل وزارة المالية: "يأتي الاحتفال بيوم المرأة الإماراتية ليؤكد أن إنجازات ابنة الإمارات أصبحت جزءاً أصيلاً من قصة النجاح الوطني، وأن حضورها في مختلف القطاعات، وخاصة في العمل المالي، بات ركيزة أساسية في دعم مسيرة التنمية الشاملة. ويجسد شعار هذا العام "يداً بيد نحتفي بالخمسين"، الذي اعتمدته سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك "أم الإمارات"، رئيسة الاتحاد النسائي العام، رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، الرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية، بمناسبة مرور 50 عاما على تأسيس الاتحاد النسائي العام، قيم الشراكة التي أرستها قيادتنا الحكيمة، ورسخت من خلالها مكانة المرأة شريكاً أساسياً في صناعة المستقبل."

تبادل المعرفة والخبرات بين وزارة المالية ووفد من برنامج القيادات التنفيذية لجمهورية إندونيسيا

استقبلت وزارة المالية وفداً رفيع المستوى من برنامج القيادات التنفيذية لجمهورية إندونيسيا، وذلك في إطار زيارة ميدانية تهدف إلى تبادل المعرفة والاطلاع على أفضل الممارسات في مجالات التحول الرقمي للخدمات الحكومية، والتخطيط المالي متوسط المدى، ومنهجية الميزانية القائمة على الأساس الصفري، حيث اطلع أعضاء الوفد بحضور سعادة مريم محمد الأميري، وكيل الوزارة المساعد لقطاع الإدارة المالية الحكومية، وعدد من مديري الإدارات على سلسلة من العروض التوضيحية والنقاشات التفاعلية التي سلطت الضوء على المنهجيات المتقدمة التي تتبناها الوزارة في مختلف جوانب الإدارة المالية الحكومية.

محمد بن هادي الحسيني:
الشباب شركاء أساسيون في صنع الحاضر وبناء المستقبل

أكد معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية، أن دولة الإمارات، بقيادة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة "حفظه الله"، تنظر إلى الشباب باعتبارهم شركاء أساسيين في صنع الحاضر وبناء المستقبل، مشيراً معاليه إلى أن قدرتهم على تحويل الأهداف الوطنية إلى إنجازات ملموسة تنطلق من مساهماتهم المباشرة في خدمة المجتمع وتعزيز مسيرة التنمية المستدامة عبر مبادرات مبتكرة ومشاريع تلبي الاحتياجات الفعلية على أرض الواقع. وأضاف معاليه أن موضوع هذا العام، "العمل الشبابي المحلي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وما بعدها"، يعكس الأهمية المتزايدة لدور الشباب في صياغة أولويات المجتمع، وابتكار حلول عملية قادرة على مواجهة التحديات، وتعزيز جودة الحياة، ودفع عجلة التطوير في مختلف القطاعات".

شـــراكـــــة اســـــتراتيجـــيـــة مع معـــهـــــد المحـــــاســـــبـــين الإداريـــــين الأميـركـــــي

وقّعت وزارة المالية مذكرة تفاهم استراتيجية مع معهد المحاسبين الإداريين الأميركي (IMA) تهدف إلى إطلاق شهادتي "المحاسب الإداري المعتمد" (CMA) و"المحاسب المالي والإداري المساعد" (FMAA)، وذلك ضمن جهود الوزارة لتمكين الكوادر الوطنية بأعلى المعايير المهنية العالمية في مجالات المحاسبة والإدارة المالية. وتندرج هذه الخطوة ضمن مبادرات الوزارة الطموحة لتعزيز التميز المهني في القطاع المالي الحكومي عبر تمكين الموظفين من نيل شهادات مهنية دولية مرموقة تسهم في دعم الاستدامة المالية وتحقيق الريادة في الأداء الاتحادي. وتهدف المذكرة إلى تحديد أطر شامل للتعاون بين وزارة المالية ومعهد المحاسبين الإداريين في مجالات المحاسبة، والإدارة المالية وتطوير الأعمال، عبر الاستفادة من خبرات المعهد وبرامجه المتخصصة لتأهيل المحاسبين والمهنيين الماليين في الوزارة والجهات الاتحادية بالدولة.

جهـود رائـدة في دعـم برنامـج المحتـوى الوطنـي وحصـاد جائـزة أفضـل ممكـن لقطـاع الصناعـة

تواصل وزارة المالية التزامها بدعم برنامج المحتوى الوطني (In-Country Value – ICV)، أحد المبادرات الوطنية الهادفة إلى تمكين المحتوى المحلي عبر لوائح المشتريات الحكومية، والذي يأتي في إطار استراتيجية الوزارة لتعزيز الأثر من الإنفاق الحكومي والشراكة مع القطاع الصناعي الوطني. وتقديراً لهذا الالتزام، حصدت وزارة المالية وسعادة مريم محمد الأميري، الوكيل المساعد لقطاع الإدارة المالية الحكومية في الوزارة، تكريمين بارزين من وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة ضمن مبادرة "اصنع في الإمارات" وبرنامج "يوم المحتوى الوطني" فئة "الريادة في المحتوى الوطني"، وذلك تتويجاً للدور القيادي والجهود النوعية التي أثمرت عن إحداث تحوّل جذري في آلية توظيف المشتريات الحكومية لتعزيز برنامج القيمة الوطنية المضافة.

إطلاق "مخيـم مهـارات الاتصـال" لتطويـر قـدرات الموظـفين في مجـال الاتصـال الإبداعـي

أطلقت وزارة المالية برنامجها الصيفي بعنوان "مخيم مهارات الاتصال"، وذلك بهدف تطوير قدرات موظفي الوزارة في مجالات الاتصال الإبداعي والرقمي، ويأتي تنظيم البرنامج ضمن مبادرات الوزارة الرامية إلى تعزيز بيئة عمل إبداعية وترسيخ ثقافة الابتكار، وتمكين كوادرها بالمهارات اللازمة في مختلف المجالات.

وشهد البرنامج، الذي امتد طوال شهر أغسطس، سلسلة من الجلسات المعرفية التفاعلية بواقع جلستين أسبوعياً، ويُعقد في مقري الوزارة بدبي وأبوظبي، ويتضمن البرنامج الذي يهدف إلى تزويد موظفي الوزارة بأحدث التوجهات وأفضل ممارسات الاتصال الإبداعي، أربعة محاور رئيسية هي: مهارات السرد الإبداعي، والتصميم الجرافيكي، والتصوير الإبداعي، وإنتاج المحتوى الرقمي التفاعلي.

تطويـر منظومـة للشراكـة بين القطـاعين العـام الاتحـادي والخـاص لدعـم نمـو الاقتصـاد الوطنـي واسـتدامتـه

تسعى وزارة المالية إلى تعزيز مسار الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة، حيث حرصت على تحقيق حزمة من الإنجازات خلال العامين الماضيين تجلت في تأسيس منظومة لهذه الشراكة ووضع إطار تشريع يساهم بشكل فعال في تمكين مشاريع الشراكة إلى جانب المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات ورفع جودة الخدمات. وقد تم إصدار القانون الاتحادي رقم 12 لسنة 2023 بشأن تنظيم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام الاتحادي والخاص، وإصدار "دليل مشاريع الشراكة بين القطاعين العام الاتحادي والخاص"، وتنظيم سلسلة من ورش العمل منها ما يختص بإجراءات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وأخرى لتعريف الجهات الاتحادية والشركاء من القطاع الخاص بمحاور دليل الشراكة وآليات تطبيقه.

الأخبـــار الضريبيـــة

تصنيـــف الحـد الأدنى للضريـــبة التكميليـــة المحليـــة بالدولـــة في الوضـــع الانتقـــالي المؤهـــل المعتـمـــد في منظمـــة التعـاون الاقتصـــادي والتنميـــة

أعلنت وزارة المالية عن تصنيف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الحد الأدنى للضريبة التكميلية المحلية في دولة الإمارات (DMTT) ضمن "السجل المركزي للتشريعات الحاصلة على الوضع الانتقالي المؤهل" المنشور على موقعها الإلكتروني:

https://www.oecd.org/en/topics/sub-issues/global-minimum-tax/central-record-of-legislation-with-transitional-qualified-status.html

وأفادت الوزارة بأن التزام دولة الإمارات بالمعايير الضريبية الدولية، إلى جانب إشادة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمنظومة الدولة الضريبية، يعزز من مكانتها كمركز عالمي رائد للأعمال والاستثمار، ويدعم أجندتها الاستراتيجية للتنمية المستدامة.

وأكدت أن هذا التصنيف الجديد سيعزز من وضوح الرؤية أمام المؤسسات متعددة الجنسيات في الحد الأدنى للضريبة التكميلية المحلية، حيث يوفر هذا النظام عدم فرض ضرائب أجنبية على أرباح الكيانات التابعة لتلك المؤسسات العاملة في الدولة، بالإضافة إلى قبول الدول الأخرى التزامات الضريبة التكميلية المستحقة في الدولة على هذه الكيانات. الأمر الذي يؤدي إلى الحد من المخاطر المرتبطة بأعمال التدقيق متعددة الأطراف والتحديات والنزاعات الضريبية المعقدة والمكلفة.

الجدير بالذكر أن الحد الأدنى للضريبة التكميلية المحلية بالدولة أصبح مؤهلاً للاستفادة من آلية الملاذ الآمن ضمن الركيزة الثانية المطبقة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مما يقلل العبء الإداري على كل من المؤسسات متعددة الجنسيات والسُلطات الضريبية على حد سواء، من خلال إعفاء الكيانات الخاضعة في الدولة من إجراء الحسابات المتعلقة بالضريبة التكميلية في دول أخرى.

ويعد الإعلان عن هذا الوضع الانتقالي المؤهل خطوة مهمة توفر مزيداً من الشفافية والوضوح للمؤسسات متعددة الجنسيات العاملة في دولة الإمارات.